الصباح الاقتصادية
12
العدد 2296 - السنة الثامنة
الأحد 12 محرم 1437 - الموافق 25 اكتوبر 2015
Sunday 25 October 2015 - No.2296 - 8th Year

مع انطلاق قاطرة إعلانات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة الأشهر التسعة

تقرير: مؤشرات البورصة حققت مكاسب جماعية خلال الأسبوع الماضي

البورصة تشهد أسبوعا معتدلا

أوضح تقرير سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوعي تمكن السوق من تحقيق المكاسب الجماعية لمؤشراته الثلاثة في الأسبوع الماضي، حيث لقي الدعم من القوى الشرائية التي شملت طيفا واسعا من الأسهم القيادية والصغيرة من جهة، وعمليات المضاربة التي عادت لتلقي بظلالها على أداء السوق من جهة أخرى، وكان ملاحظا خلال الأسبوع الماضي انطلاق قاطرة إعلانات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة التسعة أشهر من العام الجاري، حيث جاء معظمها ضمن النطاق الإيجابي، مما انعكس على معنويات المتداولين، وساهم في نشاط عمليات الشراء التي شملت أسهما عديدة خاصة تلك التي حققت نموا في أرباحها لفترة الربع الثالث مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي . في المقابل، شهد السوق خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع الماضي عمليات جني أرباح محدودة شملت بعض الأسهم التي كانت قد حققت ارتفاعات سعرية في السابق، الأمر الذي خفف من المكاسب الأسبوعية لمؤشرات السوق كافة.

وبالعودة إلى النشاط الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية، فقد استهل السوق تعاملات جلسة بداية الأسبوع محققا ارتفاعا جماعيا لمؤشراته الثلاثة، وخصوصا المؤشر السعري الذي ارتفع بمقدار 38.45 نقطة، ليغلق عند مستوى 5.769.71 نقطة، بدعم من القوى الشرائية النشطة على الأسهم الصغيرة والقيادية على حد سواء، وقد شهد السوق هذا الأداء وسط ارتفاع كمية الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 25.15%.

كما واصل السوق أداؤه الإيجابي في ثاني جلسات الأسبوع ليغلق على ارتفاع جماعي لمؤشراته الثلاثة، وسط استمرار زخم النشاط الشرائي المضاربي النشط الذي شمل العديد من الأسهم الصغيرة وعمليات الشراء والتجميع التي تمت على بعض الأسهم القيادية وسط توقعات بتحقيق نمو في أرباح تلك الشركات للربع الثالث من العام الجاري، مما دفع بمعدلات السيولة إلى الارتفاع بنسبة 33.85% مقارنة بالجلسة السابقة، متجاوزة بذلك مستوى الـ 17 مليون دينار كويتي.

هذا وقد استمر الأداء الإيجابي للسوق في جلسة يوم الثلاثاء، وتمكن السوق من تسجيل المكاسب الجماعية لمؤشراته الثلاثة للجلسة الثالثة على التوالي بدعم من عمليات شراء وتجميع الأسهم القيادية بالإضافة إلى المضاربات النشطة على الأسهم الرخيصة، فيما شهد السوق هذا الأداء وسط تراجع نشاط التداول بشكل لافت وخاصة القيمة النقدية التي انخفضت بحوالي 7 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت 38.56%.

وفي جلسة التداول ما قبل الأخيرة، سجل السوق تراجعا جماعيا لمؤشراته الثلاثة على وقع عمليات البيع المكثفة على العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية أو الصغيرة في عملية تصحيح للمراكز المالية، خصوصا بعد رفض المحكمة الدستورية للطعن المقدم في المادة 122 من قانون هيئة أسواق المال، مما انعكس سلبا على أداء كافة مؤشرات السوق. هذا واختتم السوق الجلسة الأخيرة من الأسبوع مسجلا تراجعا جماعيا لمؤشراته الثلاثة في جلسة يوم الخميس، متأثرا باستمرار عمليات البيع التي طالت معظم الأسهم التي تم التداول عليها خلال الأسبوع، حيث فقد المؤشر السعري حوالي 12.65 نقطة، وسط انخفاض نشاط التداول مقارنة مع الجلسة السابقة.

من جهة أخرى، وصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 25.86 مليار د.ك. بارتفاع نسبته 0.75% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 25.67 مليار د.ك. تقريبا. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة الخسارة التي سجلتها القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق خلال الأسبوع الماضي إلى 7.56% مقارنة بقيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت حينها 27.98 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5.780.76 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.86% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، كما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا بنسبة بلغت 0.68% بعد أن أغلق عند مستوى 389.81 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 929.05 نقطة، بارتفاع نسبته 0.60% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاعا في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 8.24% ليصل إلى 12.53 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 18.11%، ليبلغ 150.04 مليون سهم تقريبا.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي بنسبة بلغت 11.55%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11.18%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 12.35%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات ستة قطاعات. وقد تصدر قطاع المواد الأساسية القطاعات التي سجلت نموا، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1.025.09 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 3.64%. تبعه قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، إذ حقق مؤشره نموا اسبوعيا بنسبة 1.86%، مقفلا عند مستوى 1.090.05 نقطة، وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نموا اسبوعيا نسبته 1.66%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.087.65 نقطة، أما أقل القطاعات ارتفاعا خلال الأسبوع المنقضي، فكان قطاع الخدمات المالية، والذي أغلق عند مستوى 652.41 نقطة، محققا نموا بنسبة بلغت 0.54%.

في المقابل، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث سجل مؤشره خسارة أسبوعية نسبتها 2.42%، مغلقا عند مستوى 871.29 نقطة، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 565.08 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 1.30%. أما المرتبة الثالثة فقد شغلها قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي سجل مؤشره تراجعا نسبته 0.78% مقفلا عند مستوى 996.12 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع التأمين، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 0.22%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.057.32 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 253.84 مليون سهم تقريبا، شكلت 33.84% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 232.08 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 30.93% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 14.56% بعد أن وصل إلى 109.22 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 29.88% بقيمة إجمالية بلغت 18.71 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 18.98% وبقيمة إجمالية بلغت 11.89 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 10.35 مليون د.ك.، شكلت حوالي 16.53% من إجمالي تداولات السوق.

بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإقليمية العربية

«اتحاد مصارف الكويت» يشارك في تنظيم مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

حمد المرزوق

تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه يشارك اتحاد مصارف الكويت مع الجامعة العربية المفتوحة والمعهد العربي لإنماء المدن وبرنامج الخليج العربي للتنمية - أعضاء في تنظيم مؤتمر «المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في البلدان العربية -الواقع والتطلعات» الذي يقام في الكويت في يومي 28-29 أكتوبر 2015.

وفي هذا الصدد، قال حمد المرزوق رئيس مجلس إدارة الاتحاد أن مشاركة الاتحاد في تنظيم المؤتمر تأتي في إطار حرصه على التفاعل مع التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه، وما يوليه من اهتمام بالغ بضرورة توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة وتفعيل دورها لإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني.

واكد المرزوق على أن تنمية المشروعات الصغيرة لابد وأن تكون من خلال استراتيجيات تتسم بالواقعية وتتسق مع المنظومة التنموية الشاملة للاقتصاد الوطني وترتكز إلى رؤى وبرامج تنفيذية واضحة لتعظيم الاستفادة مما لدينا من مقومات وفرص باعتبارها واحدة من الروافد الهامة لزيادة دور القطاع الخاص في بلادنا لتحقيق الأهداف التنموية وتنويع القاعدة الاقتصادية، وهو ما برهنت عليه النجاحات التي حققتها المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة والناشئة.

وأشار المرزوق إلى أهمية هذه المشروعات في خلق فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية خارج القطاع الحكومي خاصة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي حاليا من تراجع حاد في الأسعار العالمية للنفط وأزمات وتطورات اقتصادية معاكسة تمارس تداعياتها آثارا سلبية تزيد من التحديات، الأمر الذي يحتم علينا أن نعتمد لمواجهتها فكرا جريئا ومختلفا خارج الإطار التقليدي، في إطار من التعاون بين كافة الجهات لا يرتكز فقط على الجهود الحكومية والمؤسسات الداعمة لحركة هذه المشروعات، ولكنه يستلزم تفاعل الشباب وإعلاء قيمة العمل لديهم واقتناعهم بثقافة العمل الحر المنتج، مع ضرورة تأهيلهم علميا لما لهذا التأهيل من دور إيجابي يتناسب طرديا مع درجة تطور المشروعات. وأكد المرزوق على أن البنوك الكويتية حرصت على تأسيس وحدات خاصة تعمل بشكل وثيق مع أصحاب هذه المشروعات لتلبية احتياجاتهم التمويلية في إطار المعايير المعمول بها. كما حرصت مؤخرا على التعاون مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وضع الآليات والترتيبات الخاصة بالمشاركة في تمويل هذه المشروعات بما يعزز الطموحات في انطلاقها لتشجيع المبادرات والأفكار الإبداعية وتحويلها إلى واقع ملموس على النحو المأمول.

بنك الخليج يعلن عن الفائزين بالسحوبات اليومية للدانة

أعلن بنك الخليج في 18 أكتوبر عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة خلال الأسبوع من 11 أكتوبر- 13 أكتوبر2015.

وتشمل السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي لكل فائز خلال أيام العمل.

والفائزون هم:

(الأحد 11 أكتوبر): أنور هادي محمد النمران ، سميره إبراهيم أبو خمسين (الإثنين 12 أكتوبر): أمل حسن صالح حسين، شيماء سالم عبدالله سالم

(الثلاثاء 13 أكتوبر): أحمد محمد نبيل خليل سليمان، نوال حمد عبدالله بوحسن

يتضمن برنامج سحوبات الدانة المجدولة لعام 2015 سحوبات يومية خلال أيام العمل على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي، أما السحب الرابع والأخير فسيكون في 7 يناير 2016 على الجوائز النقدية بقيمة 50 ألف د.ك. و 250 ألف د.ك. كما سيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2015 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار كويتي.

ويعزى نجاح حساب الدانة كأكبر وأفضل حساب سحوبات في الكويت إلى خمسة أسباب:

- أكبر جائزة نقدية فردية في الكويت بقيمة 1 مليون د.ك. تمنح سنويا.
- أكبر الجوائز النقدية في الكويت تصل قيمتها إلى 000500, د.ك. والتي تمنح بشكل ربع سنوي.
- يحصل فائزان على جائزتين نقديتين قيمة كل منهما 1000 د.ك في كل يوم عمل.
- تتيح أفضل فرص الفوز (حيث يتم إجراء 64 سحبا في السنة لما يصل إلى 532 فائز).

ارتفاع ودائع العملاء بنسبة 82 في المئة

1.251 مليون دينار.. صافي أرباح بنك وربة في الربع الثالث

حقق بنك وربة أرباحاً ممتازة في الربع الثالث، حيث فاقت التوقعات نتائجه المالية للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وأعلن البنك عن تحقيقه 1.251 مليون دينار أرباحاً صافية مقارنة مع 318 ألف دينار بنسبة نمو 293% مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2014.

ونمت إجمالي موجودات البنك بنسبة 34% لتصل إلى 682.760 مليون دينار مقارنة بـ 507.140 مليون دينار كما في 30 سبتمبر 2014، مع الحفاظ على مستوى عال من جودة الأصول، وذلك بفضل الإستراتيجية التوسعية التي يعتمدها البنك من خلال البحث عن الفرص التمويلية المجدية والمدروسة المخاطر محلياً ودولياً للإستثمار فيها وتحقيق عوائد مجزية من شأنها دعم النمو المستقبلي للبنك وتعزيز قدرته التنافسية ورفع حصته في سوق الصيرفة الإسلامية التي تشهد رواجاً متزايداً.

كما تمت الأرباح المحققة قبل بند المخصصات بنسبة 100% لتصل إلى3.314 مليون دينار كويتي، وهو ما يعود إلى جودة وتنوع محفظة أصول البنك والحفاظ على معدلات نمو مرتفعة على الرغم من البيئة التنافسية في القطاع.

وزادت المحفظة التمويلية للبنك بنسبة نمو قدرها42 % لتبلغ 492.386 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2015 مقارنة مع 346.747مليون دينار كما في نهاية الربع الثالث من العام الماضي.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك وربة عماد عبدالله الثاقب ان اداء وربة القوي مستمر للربع الثالث مع منحى تصاعدي للنمو بما يعكس متانة مركزه المالي واستراتيجيته الناجحة والمرنة والتي تتعامل وتتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة في الأونة الأخيرة على الرغم من الإضطرابات السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة.

وأشار الثاقب إلى نمو الإيرادات التشغيلية لبنك وربة بنسبة 34% لتبلغ 13.283 مليون دينار كويتي مع نهاية الربع الثالث للعام الحالي مقابل 9.891 مليون دينار كويتي عن نفس الفترة للعام 2014، مؤكدا على ان النتائج الممتازة التي تحققت جاءت إنعكاساً للنشاط التشغيلي والنمو القوي في حجم الأعمال وجودة الأداء والتي كانت السبب الرئيسي في حصول وربة على اول تصنيف إئتماني من وكالة موديز العالمية التي منحته تصنيف Baa2 /Prim-2 للودائع بالعملة المحلية والعملة الأجنبية مع نظرة مستقبلية مستقرة، فضلاً عن عدة عوامل أخرى أبرزها جودة محفظة الأصول التمويلية والإستثمارية التي يتمتع بها وانخفاض معدل التمويلات المتعثرة ومستويات السيولة المناسبة الكافية التي يحتفظ بها البنك ويعمل على التحكم فيها بطريقة متوازنة، وتعد نتيجة هذا التصنيف إنجازاً يضاف إلى سجل إنجازات البنك على الرغم من قصر عدد سنواته

عماد عبدالله الثاقب

الثاقب: أرباح ممتازة عكست نشاطا تشغيليا ونمواً قوياً في حجم الأعمال

التشغيلية وفي مثل هذه المرحلة والظروف التي تشهدها المنطقة والتي تدفع وكالات التصنيف الدولية إلى المزيد من التحفظ في منح التقييمات.

واضاف، يتمتع بنك وربة بمستويات رسملة مرتفعة وذلك بسبب متانة القاعدة الراسمالية للبنك وجودة محفظة اصوله حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى لقاعدة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر نسبة 23.76% كما في 30 سبتمبر 2015 (29.76% كما في 31 ديسمبر 2014)، وهذا المقياس يشير إلى وضع افضل للبنك مقارنة بمتوسط 13.9% كما في ديسمبر 2014 للبنوك المحلية العاملة بدولة الكويت وإلى المتوسط العالمي بنسبة 13.4%.

كما يولي البنك اهميه خاصة لمراقبة مستويات الرسملة في البنك ومعدلات كفاية رأس المال في ظل النمو القوي والملموس في محافظ اصوله من خلال نماذج التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الضغط (Stress Testing) وإدارة رأس المال (Capital Management) وذلك للتحكم في مستويات الرسملة المناسبة والحفاظ على معدلات النمو من خلال التنوع في القطاعات الممولة وإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات التمويل بالإضافة إلى تقليل كلا من مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

واضاف الثاقب، انه ويحمد الله فقد وصل بنك وربة لهذه النتائج الطيبة بفضل جهود الجهاز التنفيذي وكافة الموظفين الذين نتوجه لهم بجزيل الشكر ودعم مجلس الإدارة حتى اصبح البنك قادرا على تعزيز خطته التسويقية المستقبلية وتطوير قدرته التنافسية ورفع حصته في سوق الصيرفة الاسلامية وسط المنافسة الشديدة التي يشهدها هذا القطاع. من جهته، قال جسار دخيل الجسار – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بأن بنك وربة يواصل إستراتيجيته الرامية إلى تنويع إستثماراته ومصادر دخله من خلال تحسين الأعمال وجودة الأداء في قطاعات البنك كافة من الإستثمار والخزينة وتمويل الشركات والتخطيط والمخاطر ومجموعة العمليات والمجموعة المصرفية وتكنولوجيا المعلومات، وذلك عبر البحث عن فرص مجدية وإقتناصها، أو من خلال طرح خدمات ومنتجات مالية جديدة على قدر عال من الابتكار والفرادة والتي من شأنها رفع الحصة السوقية للبنك لا سيما في المحفظة التمويلية من خلال تقديم عروض مميزة للعملاء تلبي إحتياجاتهم ومتطلباتهم العصرية لا سيما في مجال التجارة الالكترونية الرائجة، حيث ارتفع صافي

جسار دخيل الجسار

الجسار: نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 3.34% لتصل إلى 13.283 مليون دينار

إيرادات التمويل إلى 8.613 مليون دينار كويتي مقابل 6.408 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام السابق بنسبة ارتفاع بلغت 34.4 %. كما زادت ودائع العملاء والبنوك بنسبة 42.2% لتصل إلى 585.300 مليون دينار كويتي مقارنة مع 411.608 كما في نهاية الربع الثالث من العام الماضي، كما بلغت نسبة معدل كفاية رأس المال 24.91% كما في 30 سبتمبر 2015 (30.92% كما في 31 ديسمبر 2014) مما يعطي الفرصة للبنك لمواصلة معدلات النمو المرتفعة في محفظة الاصول على المستوى القصير والمتوسط، ومن المتوقع ان يحافظ البنك على معدلات رسملة مرتفعة، بالرغم من انخفاضها المستمر عن المستوى الحالي نتيجة للنمو في المحفظة التمويلية المتوقع.

ولفت الجسار إلى قيام بنك وربة بطرح منتج المساومة «بي سي تي» لتداول السلع المحلية والعالمية، وإقامة شراكات مع شركات محلية لتقديم فرص تمويلية للعملاء لشراء ما يحتاجونه، كما أن البنك يسعى لزيادة توسعه في السوق الاقليمي عبر البحث عن فرص وصفقات تمويل وذلك بفضل خبرته في قيادة وتمويل صفقات كبيرة والتي كان أبرزها إتمام ترتيب عملية تمويل مجمّع بقيمة 105 مليون دينار كويتي لمدة ثلاثة سنوات لصالح أحد الشركات العريقة في الكويت، حيث تم الحصول على مشاركة من بنوك وممولين ومصارف محلية وخليجية وعالمية في هذا التمويل، مما يثبت قدرة إدارة البنك في إدارة هذا النوع من الصفقات على الرغم من الظروف الإقتصادية التي تعيشها المنطقة، فضلاً عن السمعة الجيدة التي يتمتع بها في هذا القطاع.

وإضافة إلى ذلك حقق وربة خلال الفترة الأخيرة مجموعة من الانجازات تمثلت في طرح خدمات جديدة في السوق والقيام بعدد من الحملات الترويجية والعروض التي تخفف الأعباء الإقتصادية عن العملاء، ومنها على سبيل المثال إطلاق عروض خاصة بالبطاقات الإئتمانية تتيح للعميل استرداد مبالغ تصل إلى 100% على قيمة مشترياته، إضافة إلى إطلاق حملة قسط سيارتك بسعر الكاش بالشراكة مع وكلاء تويوتا وفورد وهوندا في الكويت.

وأضاف الجسار ان بنك وربة مستمر في إهتمامه المتزايد بالعملاء من خلال طرح منتجات جديدة وتقديم خدمات متعددة من قنوات البيع المختلفة إضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية على الإنترنت عبر الموقع الالكتروني ومركز الاتصال والاجهزة الذكية لتلبي كافة متطلبات العميل وبهدف مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية، الأمر الذي يتيح الفرصة لعملائه للتواصل مع البنك بأيسر الطرق وأسرعها مع الاستمرار في السياسة التوسعية من خلال زيادة عدد فروعه وتغطية اغلب مناطق الكويت، والجدير بالذكر ان البنك بصدد افتتاح أفرع جديدة بمشيئة الله قبل نهاية العام 2015.

كما أن البنك مستمر في سياسة التطوير الداخلي من خلال تدريب موظفيه على أحدث التطورات في قطاع الصيرفة وعلى تقنيات التعامل مع العملاء وفن الحديث والإقناع، كما يستمر في سياسة إستقطاب الكوادر الوطنية الواعدة في مختلف القطاعات والحرص على تدريبهم ليكونوا من الركائز الأساسية لتعزيز مسيرة النمو التي يشهدها البنك وذلك إيمانا باهمية العنصر البشري والتزاما بدعم العمالة الوطنية وخلق وظائف لجيل الشباب لا سيما حديثي التخرج، فضلاً عن تدريب وتوظيف شريحة من الخريجين الكويتيين الذين يخضعون لفترة تدريب في مجالات مختلفة في البنك ومن ثم يتطلقون للانخراط في سوق العمل بعد إنهاء فترة التدريب معززين بالخبرة العملية فضلاً عن شهاداتهم الأكاديمية.